القواعد الكبرى

الموسوم بـ
قواعد الأحكام في إصلاح الأنام

تأليف

سلطان العلماء

عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام

المتوفى سنة ٦٦٠ هـ

قوبل على سبع نسخ خطية

تحقيق

الدكتور نزيه كمال حماد الدكتور عثمان جمعة ضميرية

الجزء الأول

دار القلم

دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحمد لله الذي خَلَق الإنسَ والجنَّ ليكلِّفهم أن يوحِّدوه ويعبدوه، ويقدِّسوه، ويمجِّدوه[٢]، ويشكروه ولا يكفروه، ويطيعوه ولا يعصوه، وأرسل إليهم رسوله ﷺ ليعزِّروه ويوقِّروه، ويطيعوه وينصروه، فأمَرَهم[٣] على لسانه بكلّ بِرّ وإحسان، وزجَرَهم على لسانه عن كل إثم وعدوان، وكذلك أمَرَهم بالمعاونة على البِرّ والتقوى، ونهاهم عن المعاونة على الإثم والطُّغوى، وحثّهم على الاقتداء والاتّباع، كما زَجَرَهم عن الاختلاف والابتداع.

وكذلك أمَرَ عبادَهُ بكل خيرٍ؛ واجبٍ أو مندوبٍ، ووَعَدَهُمْ بالثواب على قليله وكثيره بقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾[٤]، ونَهَاهم عن كلّ[٥] شرٍّ؛ محرَّمٍ أو مكروه، وتوعَّدهم بالعقاب على كل محظورٍ؛ جليلِهِ وحقيره بقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[٦]، وبقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٧].

وكذلك أمَرَهم بتحصيل مصالح إجابتِهِ وطاعتِهِ، ودرءِ مفاسد معصيتِهِ ومخالفتِهِ، إحساناً إليهم، وإنعاماً عليهم، لأنّه غنيٌّ عن طاعتهم وعبادتهم، فعرَّفهم[٨] ما فيه رشدُهم ومصالحهم ليفعلوه، وما فيه غَيُّهم ومفاسدهم

---

(١) في ت بعد البسملة: وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. وفي (ز): صلى الله على رسوله سيدنا محمد وآله. وفي (ظ): ربِّ يسِّر بعونك.

(٢) في (ظ): «ويحمدوه».

(٣) في (ن): «وأمرهم».

(٤) سورة الزلزلة: الآية ٧.

(٥) ساقطة من (ع).

(٦) سورة الزلزلة: الآية ٨.

(٧) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

(٨) في (ت): «فهيأهم».

ليجتنبوه، وأخبرهم أنَّ الشيطانَ عدوٌّ لهم ليُعادوه ويخالفوه، فَرَتَّبَ مصالحَ الدارين على طاعته واجتناب معصيته، فأنزل[1] الكتبَ بالأمر والزجر، [2]والوعد والوعيد[2]، ولو شاء اللّهُ لأصلحهم بدون ذلك، ولكنّه يفعَلُ ما يشاءُ، ويحكُمُ ما يريد ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[3].

فصل

في بناء[4] جلب مصالح الدارين ودرء مفاسدهما على الظنون

الاعتمادُ[*] في جلب معظم[5] مصالح الدارين ودرءِ مفاسدهما [6]يبنى في الأغلب[6] على ما يظهر في الظنون، [7]وللدارين مصالحُ إذا فاتَتْ[7] فسَدَ أمرهما، ومفاسدُ إذا تحققت هلَكَ أهلُهُمَا، وتحصيلُ معظم[8] هذه المصالح بتعاطي أسبابها مظنونٌ غيرُ مقطوع به؛ فإن عمّالَ الآخرة [9]لا يَقْطعون بحسن[9] الخاتمة، وإنما يعملون بناءً على حُسْنِ الظنون، وهم مع ذلك يخافون[10] أن لا يُقبل منهم ما يعملون[11]، وقد جاء التنزيلُ بذلك في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾[12].

وكذلك أهل الدنيا إنّما يتصرفون بناءً على حُسْنِ الظنون، وإنما اعتُمِدَ عليها لأنَّ الغالب صدقُهَا عند قيام أسبابها، فإنَّ التجار يسافرون على ظنِّ أنهم يَسْلَمُون ويربحون، والصُنَّاعُ يخرجون من منازلهم على ظنّ أنهم يُسْتَعْمَلُونَ بما به يَرْتَفقُون، والأكّارون يحرثون ويزرعون بناءً على أنهم

---

(١) في (ن): «وأنزل».
(٢) في (ت): «وأن يخافوا وعيده».
(٣) سورة فصلت: الآية، ٤٦.
(٤) في (ع): «بيان». وفي (ت، ن) سقط من العنوان: «ودرء مفاسدهما».
(*) وقع خطأ في ترتيب الأوراق في (ز) إلى قبيل «فصل في مقاصد هذا الكتاب» ص(١٢).
(٥) ساقطة من (ظ، ع، ن، ت).
(٦) من (ن)، وساقطة من سائر النسخ.
(٧) في (ت): «والدوام على المصالح بتعاطي أسبابها، فإذا فاتت».
(٨) ساقطة من (ظ، ع، ن).
(٩) في (ت): «لا يعملون لحسن».
(١٠) من هذا الموضع ساقط من (ت) وينتهي السقط قبيل نهاية فصل: في بيان تفاوت رتب المصالح والمفاسد وتساويها فيما سيأتي ص(٤٤).
(١١) ساقطة من (ح).
(١٢) سورة المؤمنون: الآية، ٦٠.

يستغلّون، والجمَّالون والبغّالون يَتَصَدَّون[1] للكِراء لعلَّهم يُسْتأجرون، والملوكُ يُجنِّدونَ الأجناد، ويُحصِّنون البلاد بناءً على أنهم بذلك يُنصرون، وكذلك يأخُذُ الأجنادُ الحِذْرَ والأسلحةَ على ظنّ أنهم يَغْلِبون ويَسْلَمون.

والشفعاءُ يَشْفَعُون على ظنّ أنهم يُشَفَّعُون، والعلماءُ يشتغلون بالعلوم على ظنّ أنهم ينجحون ويتميّزون، [2]وكذلك الناظرون في الأدلة والمجتهدون في تَعَرُّفِ الأحكام يعتمدون في الأكثر على ظنٍّ أنهم يظفرون بما يطلبون[2]، والمرضى يتداوون لعلهم يُشْفَون ويبرؤون.

ومعظمُ هذه الظنون صادقٌ موافقٌ، غيرُ مخالف ولا كاذب، فلا يجوزُ تعطيل هذه المصالح الغالبةِ الوقوع خوفاً من ندور كذب الظنون، ولا يفعل ذلك إلاّ الجاهلون.

فصل

فيما استُثني من تحصيل المصالح ودرء المفاسد لما عارضه أو رَجَحَ عليه

وقد أمرَ اللّهُ بإقامة مصالح متجانسة، وأَخْرَجَ بعضَها عن الأمر، إمّا لمشقةِ مُلابَسَتِهَا، وإمّا لمفسدةٍ تُعارِضُها، وزجَرَ عن مفاسدَ متماثلةٍ، وأخرجَ بعضَهَا عن الزجر، إمّا لمشقةِ اجتنابها، وإمّا لمصلحةٍ تُعارضها.

ويُعَبَّرُ عن المصالح والمفاسد بالخير والشرّ، والنفعِ والضَّرِ، والحسنات والسيئات، لأنَّ المصالحَ كلَّها خيورٌ نافعاتٌ حسنات، والمفاسدَ بأسرها شرورٌ مُضِرّات سيئات. وقد غلَبَ في القرآن استعمالُ الحسنات في المصالح، والسيئاتِ في المفاسد.

فصل

فيما تُعْرَفُ به المصالح والمفاسد وفي تفاوتهما

معظمُ مصالح الدنيا ومفاسدها معروفةٌ بالعقل، وكذلك معظمُ الشرائع، إذْ لا يخفى على عاقل ـ قبل ورود الشرع ـ أن تحصيلَ المصالحِ المحضةِ،

---

(١) في (ح): «يتصدقون».

(٢) ساقطة من (ظ).

ودرءَ المفاسدِ المحضةِ عن نفس الإنسان وعن غيره محمودٌ حَسَنٌ، وأن تقديم أرجح المصالح فأرجحها محمودٌ حَسَنٌ، وأنَّ درءَ أفسد المفاسد فأفسدها محمودٌ حَسَنٌ، وأنَّ تقديم المصالح الراجحة على المفاسد[1] المرجوحة محمودٌ حَسَنٌ، وأن درءَ المفاسد الراجحة على[2] المصالح المرجوحة محمودٌ حَسَن، واتفق الحكماء على ذلك.

وكذلك اتفقت[3] الشرائعُ على تحريم الدماء والأبضاع والأموال والأعراض، وعلى تحصيل الأفضل فالأفضل من الأقوال والأعمال، وإنْ اختُلِفَ في بعض ذلك، فالغالبُ أنَّ ذلك لأجل الاختلاف في الرجحان أو التساوي، فيتخيَّرُ العبادُ عند التساوي، ويتوقفون إذا تحيّروا في التفاوت والتساوي.

وكذلك الأطباءُ يدفعون[4] أعظم المَرَضَيْن[5] بالتزام بقاءِ أدناهما، ويجلبونَ أعلى السلامتين والصحَّتين، ولا يبالون بفوات أدناهما، ويتوقفونَ عند الحيرة في التفاوت والتساوي، فإنَّ الطبَّ كالشرع وُضِعَ لجلب مصالح السلامة والعافية، ولدرءِ مفاسد المَعَاطب والأسقام، ولدرءِ ما أمكنَ درؤه من ذلك، ولجلب ما أمكن جلبُهُ من ذلك.

فإنْ[6] تعذَّرَ درءُ الجميع أو جلبُ الجميع: فإن تَسَاوَتِ الرُّتَبُ تُخُيِّرَ، وإنْ تفاوتَتْ اسْتُعْمِلَ[7] الترجيحُ عند عرفانه، والتوقفُ عند الجهل به.

والذي وضَعَ الشرعَ هو الذي وضَعَ الطبّ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما موضوعٌ لجلب مصالح العباد ودرء مفاسدهم.

وكما لا يحلُّ الإقدامُ للمتوقف في الرجحان في المصالح الدينية حتى يظهر له الراجحُ، فكذلك لا يحلُّ للطبيب الإقدامُ مع التوقف في الرجحان إلى أن يظهر له الراجحُ، وما يحيدُ عن ذلك في الغالب إلاّ جاهلٌ بالصالحِ

---

(١) ساقطة من (ز).
(٢) في (ح): «عن».
(٣) ساقطة من (ز).
(٤) في (ن): «يمنعون عن».
(٥) في (ن): «الضرين».
(٦) في (ح): «وإن».
(٧) في (ح): «يستعمل».

والأصلح، والفاسدِ والأفسد، فإنَّ الطباعَ مجبولةٌ على ذلك، بحيث لا يخرجُ عنه إلاّ جاهلٌ غلبَتْ عليه الشقاوةُ، أو أحمقُ زادت عليه الغَبَاوة.

فَمَنْ حرَّمَ ذبح الحيوان من الكفرة، رامَ بذلك مصلحةَ الحيوان، فحادَ عن الصواب، لأنّه قدَّمَ مصلحةَ حيوانٍ خسيس على مصلحةِ حيوانٍ نفيس، ولو خَلَوا من[1] الجهل والهوى[2] لقدّموا الأَحْسَنَ على الحَسَن، ولَدَفَعُوا الأقبحَ بالتزام القبيح ﴿فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾[3].

فَمَنْ وفَّقَهُ اللّهُ وعَصَمَهُ[4]، [5]أطلعَهُ على دقّ ذلك وجِلّه، ووفَّقَهُ للعمل بمقتضى ما أطلعه[5] عليه، وقليلٌ ما هم. وقد كُنَّا نعدُّهم قليلاً، فقد[6] صاروا أقلَّ من القليل.

وكذلك المجتهدون في الأحكام، مَنْ وفَّقَهُ الله وعَصَمه من الزلل، أطلعَهُ على الأدلة الراجحة، فأصابَ الصواب، [7]فَأَجْرَهُ على قصده واجتهاده[8] وصوابه، بخلاف مَنْ أخطأ الرجحان فأَجْرُهُ على قصده واجتهاده، ويُعْفَى عن خطئه وزلله. وأعظمُ من ذلك الخطأ فيما يتعلق بالأصول.

واعلم أنَّ تقديم الأَصْلح فالأصلح، ودرءَ الأفسد فالأفسد مركوز في طباع[9] العباد، نظراً لهم من ربّ الأرباب كما ذكرنا في هذا الكتاب.

فلو خيَّرْتَ الصبيَّ الصغير بين اللذيذ والألذّ لاختارَ الألذَّ، ولو خُيِّرَ بين الحَسَنِ والأَحْسَنِ لاختار الأَحْسَن، ولو خُيِّرَ بين فَلْسٍ ودرهم لاختارَ الدرهم، ولو خُيِّرَ بين الدينار والدرهم لاختارَ الدينار، ولا يقدِّمُ الصالحَ على الأصلح إلاّ جاهلٌ بفضلِ الأصلح، أو شقيٌّ متجاهلٌ لا يَنْظُرُ إلى ما بين الرُّتبتين من التفاوت.

واعلم أنَّ المصالحَ الخالصةَ عزيزةُ الوجود، فإنَّ المآكل والمشارب

---

(١) في (ع): «عن».
(٢) في (ح): «اللهو».
(٣) سورة الروم: الآية ٢٩.
(٤) في (ع): «وعظمه».
(٥) ساقطة من (ح).
(٦) في (ح): «وقد».
(٧) ساقطة من (ن) إلى قوله: «وأما مصالح الآخرة» في منتصف ص(١١).
(٨) ساقطة من (ع).
(٩) في (ح): «طبايع».

والملابس والمناكح والمراكب والمساكن لا تحصلُ إلاّ بنَصَبٍ مقترنٍ بها أو سابقٍ أو لاحقٍ، وأنَّ السعيَ في تحصيل هذه الأشياء كلِّها شاقٌّ[1] على معظم الخَلْق، لا تُنَالُ إلاّ بكدرٍ وتعبٍ ونَصَبٍ، فإذا حصلَتْ اقترن بها من الآفات ما يُنكِّدُها وينغِّصُها[2].

فتحصيلُ هذه الأشياء شاقٌّ، أمّا المآكلُ والمشاربُ فيتألَّمُ الإنسانُ بشهوتها، ثمَّ يتألَّمُ بالسعي في تحصيلها، ثم يتألَّمُ بما يصير إليه الطعامُ والشرابُ من النجاسة والأقذار، ومعالجة غَسْلِهِ بيده.

وأمّا الملابسُ فمفاسدُها مشقَّةُ اكتسابها وما يقترنُ بها من آفاتها، كالتخَرُّقِ والتفتُّقِ والبِلَى والانحراق[3].

وأمّا المناكحُ فيتألَّمُ المرءُ بمؤونتها ونفقتها وكسوتها وجميعِ حقوقها. وأمّا المراكبُ فمفاسدُها مشقّةُ اكتسابها، والعَنَاءُ في القيام بعَلَفِها وسقيها وحفظها وسياستها، وما عساه يلحقُها من الآفات. وكذلك الرقيقُ فيه هذه المفاسد.

وأمّا المساكنُ فلا تحصلُ إلاّ بكدٍّ ونَصَب، ويقترنُ[4] بها آفاتها من الانهدام والاحتراق والتزلزل والتعيّبِ وسوءِ الجوار[5] والضيقِ على مَنْ لا يستطيع ضيقَهَا، وتَشَاعُثِهَا[6] على مَنْ يتألم بتشاعثها[7]، وسوءِ صُقْعِها في الوخامة والدمامة والبُعدِ من الماء ومجاورةِ الأتونات والحمَّامات والمدابغ ذوات[8] الروائحَ المستَخْبَثات.

والاشتهاءُ كلُّه مفاسد، لما فيه من الآلام، فلا تحصلُ لذَّةُ شهوةٍ إلاّ بتألُّم الطبع بتلك الشهوة، وإنْ[9] كانت مؤديةً إلى مفسدة عاجلةٍ أو آجلة يَعْقُبها ما[10] يَقتضي عليها من المفاسد العظام. ورُبَّ شهوةِ ساعةٍ أورَثَتْ حزناً طويلاً وعذاباً وبيلاً.

---

(١) في (ح): «مساق».
(٢) في (ح): «تبغضها».
(٣) في (ع): «الاحتراق».
(٤) في (ع): «وتقترن».
(٥) في (ع): «الجار».
(٦) في (ع): «واتساعها».
(٧) في (ع): «باتساعها».
(٨) في (ح): «وذوات».
(٩) في (ع): «فإن».
(١٠) في (ح): «بما».

فإنْ قيل: إذا كانت الشهوةُ ألماً ومرارةً، فالجنَّةُ إذن دارُ الآلامِ والمرارات، لأنَّ فيها ما تشتهي الأنفس؟

قلت: ألمُ الشهوةِ مختصٌّ بدار المحنة، وأمّا دارُ الكرامة فإنَّ اللذَّةَ تحصلُ فيها من غير ألم يتقدَّمُهَا أو يقترنُ بها[1]، لأنَّ اللذةَ والألم في ذلك عَرَضَان متلازمان في هذه الدار بحكم العادة المطّردة. وتلكَ الدارُ قد خُرِقَتْ فيها العادةُ كما خُرِقَتْ في المُخَاط والبُصَاق والبول والغائط والتعادي والتحاسد ومساوىء الأخلاق، وكذلك تُخْرَق العادةُ في وجدانِ لذّاتها[2] من غير ألم سابقٍ أو مقارِن[3]، فيجدُ أهلُها لذَّةَ الشراب من غير عطشٍ ولا ظمأ، ولذَّةَ الطّعام من غير جوعٍ ولا سغب.

وكذلك خَرْقُ العادات في العقوبات؛ فإنَّ أقلَّ عقوبات الآخرة لا يبقى[4] معه في هذه الدار حياةٌ، وأمّا في تلك الدار، فإنَّ أحدهم لتأتيه أسبابُ الموت من كلِّ مكانٍ وما هو بميّت[5].

وأمّا مصالحُ الآخرةِ ومفاسدُها فلا تُعْرَفُ إلاّ بالنقل.

ومصالحُ الدارين ومفاسدهما في رُتَبٍ متفاوتةٍ، فمنها ما هو في أعلاها، ومنها ما هو في أدناها، ومنها ما يتوسَّطُ بينهما. وهو منقسمٌ إلى مُتَّفَقٍ عليه ومُخْتَلَفٍ فيه.

فكلُّ مأمورٍ به ففيه مصلحةٌ في الدارين أو في إحداهما، وكلُّ منهيٍّ عنه ففيه مفسدةٌ فيهما أو في إحداهما.

فما كانَ من الأكساب محصِّلاً لأحسن المصالح فهو أفضلُ الأعمال، وما كان منها محصِّلاً لأقبح المفاسد فهو أرذلُ الأفعال.

فلا سعادةَ أصلحُ من العرفان والإيمان وطاعةِ الرحمن، ولا شقاوةَ أقبحُ من الجهل بالدِّيّان والكفرِ والفسوقِ والعصيان. ويتفاوَتُ ثوابُ الآخرة بتفاوت المصالح في الأغلب، ويتفاوتُ عقابُها بتفاوت المفاسد في الأغلب.

ومعظمُ مقاصدِ القرآن[6] الأمرُ باكتساب المصالح وأسبابها،

---

(١) ساقطة من (ح).
(٢) في (ع): «لذتها».
(٣) في (ح): «مقترن».
(٤) في (ع): «لا تبقى».
(٥) هنا ينتهي السقط من (ن).
(٦) في (ح): «القرآن العظيم».

[1] والزجرُ عن اكتساب[2] المفاسد وأسبابها[1]، ولا[3] نسبةَ لمصالح[4] الدنيا ومفاسدها إلى مصالح الآخرة ومفاسدها، لأنَّ مصالح الآخرةِ خلودُ الجنان ورضا الرحمن، مع النظر إلى وجهه الكريم، فيا له من نعيم مقيم! ومفاسدُها خلودُ النيران وسَخَطُ الدَّيّان مع الحَجب عن النظر إلى وجهه الكريم، فيا له من عذاب أليم!.

[5]**والمصالحُ ثلاثةُ أنواع:**

أحدها: مصالحُ المباحات. **الثاني:**[6] مصالحُ المندوبات. **الثالث:** مصالحُ الواجبات.

والمفاسدُ نوعان:

أحدهما: مفاسدُ المكروهات. **الثاني:** مفاسدُ المحرَّمات[5].

فائدة[*]

قدَّمَ الأولياءُ والأصفياءُ مصالحَ الآخرة على مصالح هذه الدار لمعرفتهم بتفاوت المصلحتين، ودَرَؤوا مفاسد الآخرة بالتزام بعض مفاسد هذه الدار لمعرفتهم بتفاوت الرتبتين.

وأمّا أصفياء الأصفياء فإنّهُمْ عرفوا أنَّ لذّاتِ المعارف والأحوال أشرفُ اللّذات، فقدَّموها على لذّات الدارين، ولو عرَفَ الناسُ كلُهم من ذلك ما عَرَفوه لكانوا أمثالهم، فنصَبُوا ليستريحوا، واغتربوا ليقتربوا؛ فمنهم مَنْ تحضُرُهُ المعارفُ بغير تكلُّف، فتنشأ[7] عنها الأحوالُ اللائقةُ بها بغير تَصَنّع ولا تكلُّفٍ، ومنهم مَنْ يَسْتَذْكر المعارف لتَنْشَأَ عنها أحوالُها. وشتّانَ ما بين الفريقين!.

وقد يتكلَّفُ المحرومُ استحضارَ المعارف فلا تحضُرُه[8]، فسبحانَ مَنْ عرَّفَ نفسه لهؤلاء بغير[9] تعبٍ ولا نَصَبٍ، ولا استدلالٍ ولا وَصَبٍ، بل

---

(١) ساقطة من (ن).
(٢) في (ح): «الاكتساب».
(٣) في (ع): «فلا».
(٤) في (ع): «بمصالح».
(٥) ساقط من (ن، ز).
(٦) في (ح): «والثاني».
(*) هذه الفائدة عنواناً ومضموناً ساقطة من (ن، ز).
(٧) في (ح): «تنشأ».
(٨) في (ح): «فلا يحضره».
(٩) في (ع): «من غير».

جادَ[1] عليهم وسَقَاهم مِنْ خالص وَبْلِهِ وصافي فضله، فَشَغَلهم به عمَّن سواه، فلا هَمَّ لهم سواه، ولا مؤنسَ لهم غيرُه، ولا معتَمَدَ لهم إلاّ عليه، لعلمهم أنه لا ملجأ لهم إلاّ إليه، فَرَضُوا بقضائه، وصبروا على بلائه، وشكروا لنعمائه، يتَّسِعُ عليهم ما يضيقُ على الناس، ويضيقُ عليهم ما يتَّسِعُ للناس[2].

أَدَبُهُم القرآنُ، ومُعَلِّمُهُم الرحمنُ، وجليسُهُم الدَّيّان، وسرابيلُهم الإذعانُ، قد انقطعوا عن الإخوان، وتغرّبوا عن الأوطان، بكاؤُهُمْ طويلٌ، وفَرَحُهُمْ قليل، يَرِدُونَ[3] كلَّ حينٍ مَوْرِداً لم يتوهَّموه، وينزلون منزلاً لم يَفْهَموه، ويشاهدونَ ما لم يعرفوه، لا يَعْرِفُ منازلَهم عارفٌ، ولا يصفُ أحوالَهم واصفٌ، إلاّ مَنْ نازلها ولابَسَهَا، قد اتصفوا بأخلاق القرآن على حسب الإمكان، وتلكَ الأخلاقُ موجِبَةٌ لرضا الرحمن وسُكنى الجنان، في الرَّغَد والأمان، مع النظر إلى الدَّيّان.

فائدة[*]

فيما تُعْرَفُ به مصالح الدارين ومفاسدهما

أمّا مصالحُ الآخرة وأسبابُها، ومفاسدُها **وأسبابُها**[4]، فلا تُعْرَفُ إلاّ بالشرع، فإنْ خفيَ منها شيءٌ طُلِبَ مِنْ أدلةِ الشرع، وهي: الكتابُ، والسنّةُ، والإجماعُ، والقياسُ المعتبَر، والاستدلالُ الصحيح.

وأما مصالحُ الدنيا وأسبابُها، ومفاسدُها وأسبابُها[5]، فمعروفَةٌ بالضروراتِ والتجاربِ والعادات والظنونِ المعتَبَرات، فإنْ خفيَ شيءٌ من ذلك طُلِبَ مِنْ أدلته.

ومَنْ أراد أَنْ يعرفَ المُنَاسِبات والمصالحَ والمفاسدَ، راجِحَهُما ومرجوحَهُما، فليَعْرِضْ ذلك على عقله بتقدير أنَّ الشرعَ لم يَرِدْ به، ثم يبني عليه الأحكام، فلا يكادُ حُكْمٌ منها يَخْرُجُ عن ذلك إلاّ ما تَعَبَّدَ اللّهُ

---

(١) ساقطة من (ح).
(٢) في (ع): «على الناس».
(٣) في (ح): «يريدون».
(*) هذه الفائدة عنواناً ومضموناً ساقطة من (ن، ز).
(٤) ساقطة من (ع، ظ).
(٥) ساقطة من (ع، ظ).

به عباده، ولم يَقِفْهُمْ على مصلحته أو مفسدته.

وبذلك تَعْرِفُ حُسْنَ الأفعال[1] وقبحَها، مع أنَّ الله عزّ وجلّ لا يجبُ عليه جَلْبُ مصالحِ الحَسَنِ، ولا درءُ مفاسد القبيح، كما لا يجبُ عليه خَلْقٌ ولا رِزْقٌ ولا تكليفٌ ولا إثابةٌ ولا عقوبةٌ، وإنما يَجْلِبُ مصالحَ الحَسَنِ، ويَدْرَأُ مفاسدَ القبيحِ طَوْلاً منه على عباده وتفضُّلاً، ولو عُكِسَ الأَمْرُ لم يكن قبيحاً، إذْ لا حَجْرَ لأحدٍ عليه[2].

فصل

في بيان مقاصد هذا الكتاب

الغَرَضُ بوضع هذا الكتاب بيانُ مصالح الطاعات والمعاملات وسائرِ التصرفات، ليسعى العبادُ في كسبها، وبيانُ مقاصدِ المخالفاتِ، ليسعى العبادُ في دَرْئها، وبيانُ مصالح المباحات، ليكونَ العبادُ على خِيَرَةٍ منها، وبيانُ ما يُقَدَّمُ من بعض المصالح على بعض، وما يؤخَّرُ من بعض المفاسدِ عن بعض، مما يدخل تحت أكساب العباد، دون ما لا قدرةَ لهم عليه، ولا سبيلَ لهم إليه.

والشريعةُ كلُّها نصائحُ[3]؛ إمّا بدرءِ مفاسد، أو بجلب مصالح. فإذا سمعتَ اللّهَ يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فتأمَّلْ وصيّتَهُ بعد ندائه، فلا تجدُ إلاّ خيراً يحثُّكَ عليه، أو شرّاً يزجُرُكَ عنه، أو جمعاً بين الحثّ والزجر. وقد أبانَ في كتابه ما في بعض الأحكام من المفاسد، حثّاً على اجتناب المفاسد، وما في بعض الأحكام من المصالح، حثّاً على إتيان المصالح.

فصل

في تقسيم أكساب العباد

اعلم[4] أنَّ أكسابَ العباد ضَرْبان:

(أحدها): ما هو سببٌ للمصالح، وهو أنواع:

---

(١) في (ع): «الأعمال».
(٢) نهاية السقط في (ن).
(٣) في (ن): «مصالح».
(٤) في (ح): «واعلم».

أحدها: ما هو سببٌ لمصالحَ دنيوية. **الثاني**: ما هو سببٌ لمصالحَ أخروية. **الثالث** ما هو سببٌ لمصالحَ دنيوية وأخروية.

وكلُّ هذه الأكسابِ مأمورٌ بها، ويتأكدُ الأمرُ بها على قَدْر مراتبها في الحُسْنِ والرشاد. ومن هذه الأكساب ما هو خيرٌ من الثواب، كالمعرفة[1] والإيمان. وقد يكونُ الثوابُ خيراً من الأكساب، كالنظر إلى وجه الله الكريم، ورضاه الذي هو أفضلُ من كل نعيم، سوى النظر إلى وجهه الكريم.

(الضرب الثاني) من الأكساب: ما هو سببٌ للمفاسد، وهو أنواع: **أحدها**: ما هو سببٌ لمفاسدَ دنيوية. **الثاني**: ما هو سببٌ لمفاسدَ أخروية. **الثالث**: ما هو سبب لمفاسدَ دنيوية وأخروية.

وكلُّ هذه الأكسابِ منهيٌّ عنها، ويتأكدُ النهيُ عنها على قَدْرِ مراتبها في القبح والفساد.

فصل

في بيان حقيقة المصالح والمفاسد

المصالحُ أربعةُ أنواع: اللّذاتُ وأسبابُها، والأفراحُ وأسبابُها. والمفاسدُ أربعةُ أنواع: الآلامُ وأسبابُها، والغُمومُ وأسبابُها. وهي منقسمة إلى دنيوية وأخروية.

فأمّا لذّاتُ الدنيا وأسبابُها، وأفراحُها وأسبابُها، وآلامُها وأسبابُها، وغمومُها وأسبابُها، فمعلومَةٌ بالعادات.

ومن أفضلِ لذّاتِ الدنيا لذّاتُ المعارفِ وبعضُ الأحوالِ، ولذّاتُ بعضِ الأفعال في حقّ الأنبياء والأبدال. فليس مَنْ جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِه في الصلاة، كمن جُعِلَتِ الصلاةُ شاقّةً عليه، وليس مَنْ يرتاحُ إلى إيتاء الزكاة كمَنْ يبذلها وهو كارهٌ لها.

---

(١) في (ح): «المعرفة».

وأمّا لذّاتُ الآخرة وأسبابُها، وأفراحُها وأسبابُها، وآلامُها وأسبابُها، وغمومُها وأسبابُها، فقد دلَّ عليها[1] الوَعْدُ والوعيد، والزجرُ والتهديد.

فأمّا[2] اللذّات: ففي مثل قوله: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾[3]، وقوله: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾[4].

وأمّا الأفراحُ: ففي مثل قوله: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾[5]، وقوله: ﴿فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[6]، وفي مثل قوله: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ﴾[7].

وأمّا الآلامُ: ففي مثل قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[8]، وقوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾[9].

وأمّا الغُمومُ: ففي مثل قوله: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾[10].

فائدة[11]

سَعْيُ الناسِ كلِّهم في جَلْبِ الأفراح واللذّات، وفي درءِ الغمومِ والمؤلِمات. فمنهم مَنْ يطلبُ الأعلى من ذلك فالأعلى ـ وقليلٌ ما هم ـ ومنهم مَنْ يقتصرُ على طلب الأدنى، ومنهم الساعونَ في المتوسطات، والقَدَرُ من وراء سعي السُّعَاة، فكلٌّ مُتَسَبِّبٌ في مطلوبه، فَمِنْ بين ظافرٍ وخائب، ومغلوبٍ وغالب، ورابحٍ وخاسر، ومتمكنٍ وحاسر، كلُّهم يتقلَّبون، وإلى القضاء ينقلبون.

---

(١) في (ع): «عليه».
(٢) في (ع): «وأمّا».
(٣) سورة الزخرف: الآية ٧١.
(٤) سورة الصافات: الآيتان ٤٥، ٤٦.
(٥) سورة الإنسان: الآية ١١.
(٦) سورة آل عمران: الآية ١٧٠.
(٧) سورة آل عمران: الآية ١٧١.
(٨) سورة البقرة: الآية ١٠، وقد تكررت في مواطن كثيرة في التنزيل.
(٩) سورة إبراهيم: الآية ١٧.
(١٠) سورة الحج: الآية ٢٢.
(١١) هذه الفائدة عنواناً ومضموناً ساقطة من (ظ، ت، ز).

فَمَنْ طلَبَ لذّاتِ المعارف والأحوال في الدنيا، ولذَّةَ النظرِ والقُرْبِ في الآخرة، فهو أفضلُ الطالبين، لأنَّ مطلوبَهُ أفضلُ من كل مطلوب. ومَنْ طلَبَ نعيمَ الجنان وأفراحَها ولذّاتها، فهو في الدرجة الثانية. ومَنْ طلَبَ أفراحَ هذه الدار ولذّاتها، فهو في الدرجة الثالثة. ثم يتفاوتُ هؤلاء الطلابُ في رُتَبِ مطلوباتهم؛ فمنهم الأعلَوْن، ومنهم[1] الأَدْنَون، والمتوسِّطون.

فأمّا طلابُ الآخرة، فاقتصروا من طَلَبِ لذّاتِ الدنيا وأفراحِها على ما يدفَعُ الحاجةَ أو الضرورة، واشتغلوا بمطالب الآخرة، ولن يصلَ أحدٌ منهم[2] إلّا إلى ما قُدِّرَ له، وقد غَرَّ بعضَهم أنهم أدركوا بعضَ ما طَلَبوا، فظنُّوا أنهم نالوا ذلك بحزمهم وقُواهم، فخابوا، ونكَصُوا، ووُكِلُوا إلى أنفسهم فَهَلكوا.

ومنهم مَنْ واصَبَ[3] على[4] أنه لا ينَالُ خيراً إلاّ بتوفيق الله، ولا يُزَالُ ضيراً إلاّ بعصمة الله، فهؤلاء لا يزالونَ في زيادة؛ لأنَّ الطاعاتِ والمعارفَ والأحوالَ إذا دامَتْ أدَّتْ إلى أمثالها وإلى أفضلَ منها.

وعلى الجملة، فَمَنْ أقْبَلَ على الله أقْبَلَ اللّهُ عليه، ومَنْ أعْرَضَ عن الله أعرضَ اللّهُ عنه، ومَنْ تقرَّبَ منه شبراً تقرَّبَ منه ذراعاً، ومَنْ تقرَّبَ إليه[5] ذراعاً تقرَّبَ منه باعاً، ومَنْ مَشَى إليه هَرْوَلَ إليه، ومَنْ نَسَبَ شيئاً إلى نفسه فقد زلَّ وضَلَّ، ومَنْ نَسَبَ الأشياءَ إلى خالقها المنعِم بها كانَ في الزيادة، فإنَّ[6] الله يقول[7]: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[8]، ﴿وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ﴾[9].

وأفضلُ[10] ما تُقُرِّبَ به التذلُّلُ لعزّة الله، والتخضُّعُ لعظَمته، والانْجِشَاشُ[11] لهيبته، والتبرِّي من الحَوْلِ والقُوَّةِ إلاّ به، وهذا شأنُ

---

(١) ساقطة من (ع).
(٢) في (ع): «أحدهم».
(٣) في (ع): «واظب» وهي بمعناها.
(٤) ساقطة من (ع).
(٥) في (ح): «منه».
(٦) في (ع): «لأنَّ».
(٧) في (ع): «قال».
(٨) سورة إبراهيم: الآية ٧.
(٩) سورة آل عمران: الآية ١٤٥.
(١٠) في (ح): «فأفضل».
(١١) أي التجمع استحياء. (معجم مقاييس اللغة ٢/ ١١٩، ١٢٠).

العارفين، وما خَرَجَ عنه فهو طريق الجاهلين أو الغافلين.

وقد تمَّت الحكمةُ، وفُرِغَ من القسمة، وسينزلُ كلُّ واحد في دار قراره حكماً عدلاً[1]، وحقّاً قِسْطاً[2]، أو فضلاً[3]. وما ثبَتَ في القِدَم لا يلْحَقُهُ[4] العَدَمُ، ولا تغيّرُهُ الهِمَمُ بعد أَنْ جرى القَلَمْ، وقضاهُ العَدْلُ الحَكَمُ، فأين المَهْرَب؟ وإلى أين المذهب؟ وقد عزَّ المَطْلَبُ، ووقَعَ ما يُرْهَب؟.

فيا خيبةَ مَنْ طَلَبَ ما لم تجرِ به الأقدارُ، ولم تكتُبْهُ الأقلام. يا لها من مصيبة ما أعظمها، وخيبةٍ ما أفخمها. أينَ المَهْرَبُ من الله؟ وأين الذهابُ عن الله؟ وأين الفِرارُ من قَدَرِ[5] الله؟ بينا ترى أحَدَهُمْ قريباً دانياً، إذْ أصبَحَ بعيداً نائياً، لا يملك لنفسه نَفْعَاً ولا ضَرّاً، ولا خفضاً[6] ولا رفعاً.

بأيّ نواحي الأرضِ نرجو وِصَالكم وأنتم ملوكٌ ما لمقصدكم نَحْوُ

والله لن يَصِلُوا[7] إلى شيءٍ إلاّ بالله، فكيف [8]يوصَلُ إلى الله بغير الله[8]!!.

فصل[9]

المصالحُ ضَرْبان: أحدهما: حقيقي، وهو الأفراحُ واللذّات. **والثاني**: مجازي، وهو أسبابُها[10].

وربما كانت أسبابُ المصالح مفاسدَ، فيؤمَرُ بها أو تُباحُ، لا لكونها مفاسد، بل لكونها مؤديةً إلى المصالح، وذلك كقطع الأيدي المتآكلةِ حِفْظاً للأرواح، وكالمخاطرة بالأرواح في الجهاد.

وكذلك العقوباتُ الشرعيةُ كلُّها ليست مطلوبةً لكونها مفاسد؛ بل

---

(١) في (ع): «وعدلاً».
(٢) في (ع): «وقسطاً».
(٣) في (ع): «وفضلاً».
(٤) في (ع): «يخلفه».
(٥) في (ع): «قدرة».
(٦) في (ع): «حفظاً».
(٧) في (ع): «تصلوا».
(٨) في (ع): «توصل بغيره».
(٩) هذا الفصل عنواناً ومضموناً ساقط من (ظ، ت، ز)
(١٠) في (ح): «أسبابهما».

لأدائها إلى المصالح المقصودة من شَرْعِيتها[1]، كقطع السُرَّاق وقُطَّاع الطريق، وقَتْلِ الجُنَاة، ورجم الزُّناة وجَلْدِهم وتغريبهم، وكذلك التعزيرات؛ كلُّ هذه مفاسدُ أوجبها الشرعُ لتحصيل ما رُتِّبَ عليها من المصالح الحقيقية، وتسميتُها بالمصالح من مجازِ تسميةِ السبب باسم المُسَبَّب.

وكذلك **المفاسدُ ضَرْبان: أحدهما**: حقيقي، وهو الغمومُ والآلام. **والثاني**: مجازي، وهو أسبابُها[2].

وربما كانت [3]أسبابُ المفاسد مصالحَ، فَنَهى الشرعُ عنها، لا لكونها[3] مصالح، بل لأدائها إلى المفاسد، وذلك كالسعي في تحصيل اللذّات المحرَّمات، والشبهاتِ المكروهات، والترفُّهاتِ بترك مشاقِّ الواجبات والمندوبات، فإنها مصالحُ منهيٌّ عنها، لا لكونها مصالح، بل لأدائها إلى المفاسد الحقيقية، وتسميتُها مفاسد من مجازِ تسميةِ السبب باسم المُسَبَّب.

فائدة[4]

المصالحُ المحضةُ قليلةٌ، وكذلك المفاسدُ المحضةُ، والأكثر منها[5] اشتمل على المصالح والمفاسد.

ويدلُّ عليه قوله عليه السلام: «حُفَّتِ الجنّةُ بالمكاره، وحُفَّتِ النارُ بالشهوات»[6]. فالمكارِهُ[7] مفاسدُ من جهة كونها مكروهات مؤلِمات، والشهواتُ مصالحُ من جهة كونها شهوات مُلِذّات مشتَهَيَات.

والإنسانُ بطبعه يُؤْثِرُ ما رَجَحَتْ مصلحتُهُ على مفسدته، ويَنْفُرُ مما رَجَحَتْ مفسدتُه على مصلحته. وكذلك شُرعت الحدودُ، ووقَعَ التهديدُ والزَّجْرُ والوعيد. فإنَّ الإنسان إذا نظَرَ إلى لذّات المخالفات،

---

(١) في (ع): «شرعها».
(٢) في (ح): «أسبابهما».
(٣) ساقطة من (ح).
(٤) هذه الفائدة عنواناً ومضموناً ساقطة من (ظ، ت، ز).
(٥) في (ح): «منهما».
(٦) أخرجه مسلم في كتاب الجنة، برقم (٢٨٢٢): ٤/ ٢١٧٤.
(٧) في (ع): «والمكاره».

[1]وإلى ما يترتَّبُ عليها من الحدود والعقوبات العاجلة[1] والآجلة، ينفُرُ[2] منها بطبعه لرجحان مفاسدها، لكنَّ الأشقياءَ لا يستحضرون ذِكْرَ مفاسدها إذا قصدوها، فلذلك يُقْدِمون عليها.

فإنَّ العاقلَ إذا ذَكَر ما[3] في قُبْلَةٍ محرَّمة من التعزير والذمِّ العاجل والعقابِ الآجل، زجَرَهُ ذلك، والبلاءُ كلُّه في الغفلةِ عن ذلك. وكذلك إذا ذَكَر اطِّلاعَ الربِّ سبحانه عليه، حَمَله ألمُ الاستحياء والخجل على تركِ المعصية واجتناب لذّاتها وترفهاتها. وكذلك إذا ذكَرَ مافي المصالح الشاقّةِ من الغموم والآلام، دعاهُ[4] ذلك إلى تركها. فإذا ذكَرَ ما يترتَّبُ عليها من مصالح الدنيا والآخرة، حَمَلَهُ ذلك على الصبر على مكارهها ومشاقّها.

ألا[5] ترى أنَّ المريضَ يصبر على ألم مرارةِ الدواء[6] وألم قلعِ الأضراس الموجعَة[7] وألم قطعِ الأعضاء المتآكلة لما يتوقَّعُ من لذَّات العافيةَ وفرحاتها. وكذلك إذا ذكَرَ اطِّلاعَ الربِّ عليه ونَظَرَهُ إليه، حَمَلَهُ ذلك على الطاعة وتحمُّلِ مكارهها ومشاقّها. وكذلك تَرْك الطعام الشهيّ والشراب الهنيّ، لما يتوقَّعُ من سوء عاقبة أكله وشُرْبه.

ولو شاءَ اللّهُ لما[8] جَعَلَ في الطاعات شيئاً من المكاره والمشقّات ـ كما فَعَل بالملائكة ـ ولما جَعَل في المعاصي شيئاً من اللذّات والراحات، ولو فَعَلَ ذلك لما قَعَدَ أحدٌ عن طاعةٍ ولا أقدمَ على معصية، ولكنْ سَبَقَ القضاءُ بشدّة الابتلاء.

وليس الملائكةُ كذلك، فإنهم يسبِّحونَ الليلَ والنهار لا يفترون، ولا يعصونَ اللّهَ ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمَرُون؛ إذْ لا مشقةَ عليهم في ذلك ولا ألم. وكذلك أهلُ الجنة يُلهمون التسبيح كما يُلهمون النَّفَسَ.

---

(١) ساقطة من (ح).
(٢) في (ع): «نفر».
(٣) في (ع): «كما».
(٤) في (ح): «دعا».
(٥) في (ح): «الذي».
(٦) في (ع): «ألم الدواء».
(٧) في (ع): «المتوجعة».
(٨) في (ع): «ما».